

باسيل : التزمنا خصخصة قطاع الخليوي سنفتح ملف التخابر الدولي غير الشرعي



باسيل خلال مؤتمره الصحافي

جماعي عن كل الشعب اللبناني. وعلى كل لبناني كان يعتقد انه محمي عندما يريد ارسال رسالة قصيرة، ان يدرك انه يتم الوصول الى هذه المعلومات بطرق خارجة على القانون. هذا جوابي على النائب طيارة، وكان يجب ان اقدمه امس في مجلس النواب انما لم يتح لنا ذلك.

سئل باسيل عن خفض كلفة الخليوي فاجاب: انا ملتزم السعي الى خفض التعرفة، لأن هذا الموضوع جزء من سياستي، وعلى اللبناني ان يدرك ان السعر مركب في الاساس من جزء تجاري وجزء ضريبي الذي هو الجزء الأكبر. بمعنى انه تم وضع ضريبة خلووية على الشعب اللبناني، بدلا من ان تكون ضريبة على اي سلعة اخرى. لذلك من البديهي ان نسعى الى خفض الكلفة، ونحن حريصون على الا يتم بشكل عشوائي، وليس منطقيا ان يؤمن قطاع الاتصالات ٢٤٪ من دخل الخزينة، وهذا ليس اقتصادا صحيا وسليما على الاطلاق، وهو عكس الطبيعة، انما نحن حرصاء على واردات الخزينة وحرصاء بالوقت عينه على خفض الكلاف على المواطن، ونحن ندرس امكان تحقيق هذا التوازن بشكل علمي لا عشوائي.

وسئل عن تحسين الخدمة في اداء شبكة الخليوي، فقال: هناك اداء اكم الى اضرار الشبكة القائمة. وهذا امر لا يتم اصلاحه بكيسة زر، بل يحتاج الى دراسات والتي وقت لشراء المعدات ولتركيبها، علما ان التمويل مؤمن من الواردات، لاشيء سيئينا عن صرف الاموال اللازمة لتحسين الخدمة، بإشرافنا بهذه الالية وطينا تفعيل ما كان قد بوشر به قبلنا.

سئل: هل ستخفصون السعر قبل الخصخصة؟
اجاب: طبعاً، وسنعلن هذا الامر، واشرت الى التزام واضح في هذا الشأن، ويحتاج الى الوقت الكافي لدرسه بشكل كامل، وسيتم في الوقت اللازم، وانا ملتزم بانجازته في عهد هذه الحكومة.

علينا القانون، بعملية تنسيق سريعة لتنظيم حيز الترددات المتوفرة ونعيد اعطاء التراخيص بشكل دائم لا موقت، كما هو حاصل راهنا مع الشركات العاملة المخوفة من عدم الثبات التشريعي.

الشبكة الثابتة

وضبط المداخل

في الشبكة الثابتة وضبط مداخل الدولة والبريد، وهي الفقرة الرابعة في البيان الوزاري، الجميع يعرفون ان شبكة الهاتف الثابتة تقدم خدمة مقبولة جداً، انما لا شيء يمنع ان ندخل خدمات جديدة نوفرها الى المواطنين باكلاف مخفضة كي نسمح لغير المشتركين نتيجة الكلاف المرتفعة ان يشتركوا.

وهناك ايضا ملف التخابر الدولي غير الشرعي الذي سنفتحه بعيدا من اي اعتبار سياسي، لان هناك مداخل مهربة عن خزينة الدولة ومستحقة لمصلحتها وتستفيد منها فئات محدودة جدا تحقق ثراء على حساب الشعب اللبناني والخزينة العامة، وهذا امر لا يمكن السكوت عنه تحت اي اعتبار سياسي.

اما الفقرة الخامسة في البيان الوزاري فترتبط بالسؤال الذي طرحه النائب طيارة في مجلس النواب، وهي تتعلق بالقانون ١٤٠ الصادر في العام ١٩٩٩ والذي ينص على صون سرية التخابر، وهو حق ممنوح لكل مواطن لبناني ان يستخدم الهاتف بعيدا من اي تنصت من دون وجود اي مبرر قضائي او امني لهذا التنصت.

وهاتان وسيلتان من وسائل التنصت او اعتراض المكالمات، وقد لحظناهما في الفقرة الخامسة في البيان الوزاري والتي تنص على ضمان امن الشبكات والمعلومات. وهاتان الوسيلتان يجب ان تتبعا ايضا احكام القانون ١٤٠، واذا ثمة اي مراسيم تطبيقية في هذا الخصوص فيجب العمل لاستصدارها، انما هذا الامر لا يسمح لاي جهة قضائية او امنية ان تحصل على هذه المعلومات بشكل

عقد وزير الاتصالات المهندس جبران باسيل، في مكتبته في الوزارة قبل ظهر امس، مؤتمراً صحافياً تناول فيه برنامج الوزارة شارحا البنود المتعلقة بقطاع الاتصالات في البيان الوزاري.

واعتبر باسيل ان قطاع الاتصالات هو محرك اساسي للاقتصاد الوطني ونبغي من خلال عملنا في الوزارة ان نطال المناطق البعيدة التي تفتقر الى خدمات كثيرة اساسية كالماء والكهرباء والزفت، ونقصد على ذلك بالتكنولوجيا المتطورة. وينطلق عملنا من رؤية كاملة بعيدة المدى لقطاع الاتصالات تقوم على جملة امور منها تحرير القطاع وخصخصة ما امكن خصخصته من شركات تملكها الدولة او القدر الاكبر من هذا القطاع لنخلق حيزاً كبيراً من التنافس ولتقدم خدمة افضل باكلاف اقل الى المستهلك اللبناني.

وفي مسألة خصخصة قطاع الخليوي، سبق ان بدأت الدراسات في هذا الشأن، ونحن معنيون بدراسة الملف واعادة النظر في الكثير من الامور الواردة فيه، اما للسعي بها كما هي او لاجراء التعديلات اللازمة، وكنا واضحين في الإشارة الى التزامنا خصخصة قطاع الخليوي وغيره انما وفقاً للقوانين اللبنانية وحسب المعايير الدولية وبشفافية عالية جداً. لذلك لا يجوز ان تبقى الشبكات الخليويتان على الحال التي هما عليها. واي ورشة لتحسينهما ولزيادة طاقة الاستيعاب ولتوفير اكلاف كبيرة على كاهل المواطن اللبناني، لا تعني ايدا التخلي عن الخصخصة او تأجيلها، وورشة التحسين كان يجب ان تبدأ البارحة قبل اليوم وسط الشكاوى من خدمة الخليوي.

ونمة موضوع ملح في هذا الصدد هو انتهاء العقود مع الشركتين في تشرين الثاني، وبداننا تفاوضاً معهما لنحصل على خلاصات معينة في غضون الشهر الجاري، لان الوضع لا يحتمل.

وفي مسألة خدمات الحزمة العريضة Broadband، وهي البند الثالث في البيان الوزاري، يعرف جميع العاملين في هذا القطاع ان هذه الخدمات امر ضروري للاقتصاد ولقطاع الخاص ولعمل الوزارة وواجيرو، وهي خدمات بدأنا تقديمها في فترة سابقة وبشكل تنافسي ونحن والقطاع الخاص نحن حريصون، حبال الحال الفوضوية الحاصلة، على ان نقوم مع الهيئة المنظمة للاتصالات بما يسمح لها القانون وبما يفرض